



كويتي  
داد كاي بالاي ليكبيدي

جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٩/التأجيل/٢٠١٣

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٣/٥/٦ برئاسة القاضي السيد سعدت المصمودي وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد الساسي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابلان ومحمد صائب التقيتدي وعهود صالح التميمي وميخائيل شمشون أسن كوريكوس وعضون أبو الثمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

- التميز/المدعي/عباس عيسى طارش وكيلاه المتحامين علاء طساب الشطواني و ميرد محمد الخطاب .
- التميز عليه /المدعي عليه/وزير الداخلية/إضافة لوظيفته وكيله الرائد الصطواقي محمد مهدي عبدالله .

**الإجراءات**

ادعى المدعي (التميز) بواسطة وكيله أمام محكمة القضاء الإداري بأن موكله كان منسباً في وزارة الداخلية قبل عام ٢٠٠٣ وباتاريخ ٢٠٠٣/٤/٣٠ بأمر موكله في مديرية شرطة كهرماء الفرات الأوسط على الملاك الدائم وليس بعهود مؤقتة حسب ما جاء بكتاب المديرية العامة لإدارة السوراء تيشورية/بأسم ترقية العزيب والمرقم (١٤٩١٥) في ٢٠١٢/٣/٣١. ولم تحسب له أي خدمة من تاريخ ٢٠٠٣/٤/٣٠ ونقابة الرباط موكله بوزارة الداخلية بتاريخ ٢٠١١/١/١. تقلم المدعي بموجب تقلمه المرقم (٨٠٧/٣١) في ٢٠١٢/١/٦ إلا انه لم يبت بالتقلم رقم مضي المدعى التاتونية . أقام المدعي دعواه بواسطة وكيله بتاريخ ٢٠١٢/٩/٢ طلباً الحكم باعتساب خدمته لأغراض الترقية والترقيع والتقاعد من تاريخ ٢٠٠٣/٤/٣٠ ونقابة ارتباطه بوزارة الداخلية في ٢٠١١/١/٦ أسوة بالقرانه من الضباط الذين تم احتساب خدمتهم بعد تاريخ ٢٠٠٣/٤/١. ونتيجة الترقعة المحضورية أصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١ وبعدد (٣٠٧/٣١/٢٠١٢) حكماً بالانتقال بخفي بره الدعوى . طعن التميز بالحكم بواسطة وكيله أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحته التمييزية المسورة في ٢٠١٣/١/١٤ طلباً نقضه للأسباب الواردة فيها .

**القرار**

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الطعن التمييزي مقدم ضمن المدد

كوتاماري عبراني  
داد كاي بالاي ليتتيخادي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٦٩/اتحادية/تتميز/٢٠١٣

القانونية قرر قبوله شغلاً وادى عطف النظر على الحكم المتميز وجد أنه صحيح وموافق للقانون  
لتأسيس التي أسست إليها . تلك أن المدعي يطلب احتساب خدمته للقضية من ٢٠٠٣/٢/٣٠  
ونقابة ارتباطه بوزارة الداخلية في ٢٠١١/١/١ وما يترتب على تلك من ترقية وترقيع ونقاعه  
ويطعن بالكتاب المرقم (٣٩٦) في ٢٠١١/١٠/١٥ الصادر من مكتب التوكيل الاقدم/ادارة الفتوية  
المرجحة التي مديرية ادارة الضباط/قسم الترقية والذي نص على مايلي : (كتابكم المرقم (٦١٣)  
الذي في ٢٠١١/٩/٢٠ ولامتثالاً لتكليفنا المرقمين (٣٥٠) في ٢٠١١/٨/٢٢ و (٣٧٠)  
في ٢٠١١/٩/٢٠ نود اعلامكم بأنه بموجب العداولة التي جرت يوم السبت  
الموافق ٢٠١١/١٠/١٥ بين السيد معاون التوكيل لشؤون الادارية السواء فاضل حيدر  
والسيد مدير قسم الترقية حميد صالح احمد العمري والذي بموجبه تم شرح كافة النقاط المتعلقة  
بموضوع كتابكم أعلاه وهمس الموضوع) وحيث أن ما ورد بالكتاب انما تم بقرار  
او امر إداري في يطعن به أمام محكمة القضاء الإداري استناداً للمادة (٧/ثانياً) من قانون مجلس  
شؤون الدولة فتكون دعوى المدعي قد أقيمت بدون أساس من القانون ويستوجب ردها وحيث أن  
محكمة القضاء الإداري قضت بذلك فيكون حكمها صحيحاً وموافقاً للقانون فقرر تصديقه  
ورد الطعن التمييزي وتحصيل التموز يوم التمييز وسدر القرار بالاتفاق في ٢٠١٣/٥/٦ .

العضو  
مدحت المحمود

العضو  
فاروق محمد السايدي

العضو  
جعفر تامر حسين

العضو  
الكرم طه القاسبي

العضو  
الكرم احمد ياقان

العضو  
محمد صالح القاسبي

العضو  
عبود صالح القاسبي

العضو  
ميهدي حسين قاسم كورعيس

العضو  
حسين ابو المن